

التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في الكويت لعام 2018

المخلص التنفيذي

ينص الدستور صراحة على أن الإسلام هو دين الدولة، ولكن حرية العقيدة هي حرية "مطلقة". وينص الدستور على قيام الدولة بحماية حرية الفرد في ممارسة دينه، بشرط ألا تتعارض تلك الممارسة مع الأعراف السائدة، والسياسة العامة أو المبادئ الأخلاقية. ويحظر القانون التشهير بالأديان الإبراهيمية الثلاثة (الإسلام، واليهودية والمسيحية)، أو نشر أو إذاعة أية مواد تعتبرها الحكومة مسيئة للجماعات الدينية، كما يحظر الممارسات التي تعتبرها الحكومة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية. لا يحظر القانون التبشير على وجه التحديد، لكن الأفراد الذين يروجون للتبشير قد يحاكمون بموجب قوانين تُجرّم ازدراء الدين. واصلت الحكومة تعيين ودفع رواتب الأئمة السنة وتوفير النص الأساسي الكامل للخطب الأسبوعية التي تلقى في المساجد السننية. ولم تمارس نفس الرقابة على الأئمة الشيعة. قامت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بتغريم أو تأنيب أو تعليق عمل العديد من الأئمة السنّة بسبب إلقاء عظات تعتبرها الوزارة ذات دوافع سياسية أو تنطوي على إهانات لطوائف دينية أخرى وتعد مخالفة لقانون الوحدة الوطنية. في سبتمبر / أيلول، فرضت الحكومة غرامة على أحد أعضاء البرلمان لإهانتته عضوًا برلمانيًا شيعيًا وتشويه سمعة الإسلام الشيعي عبر منشورات على موقع تويتر. وفي يونيو / حزيران، خفضت محكمة الاستئناف الحكم الصادر بحق صحفي وناشط علماني أدين في عام 2017 بتهمة التجديف و"ازدراء الإسلام" و "التشهير بالشريعة". نظمت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية العديد من الدورات التدريبية للأئمة القائمين على تعزيز التسامح ومكافحة التطرف. واستمرت الحكومة في توفير المزيد من الأمن للمواقع الدينية لجميع الجماعات الدينية غير السننية المعترف بها. وطلبت من جميع الطوائف الدينية عقد المناسبات الدينية داخل المباني. قالت جماعات الأقليات الدينية بأنها تمكنت من إقامة شعائر العبادة دون تدخل من قبل الحكومة بشرط عدم مضايقة جيرانها أو انتهاك القوانين المتعلقة بالتجمع والتبشير. وسمحت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ببناء خمسة مساجد شيعية جديدة خلال العام؛ ومع ذلك، أبلغت معظم جماعات الأقليات الدينية عن الافتقار المستمر إلى مرافق كافية للعبادة وصعوبة الحصول على تصاريح بناء لمرافق جديدة. لم تعتمد الحكومة أي مدارس دينية أو تنشئ مؤسسات تدريب ديني شيعية. قالت الأقليات الدينية إنها مارست الرقابة الذاتية لتحاكي الصدام مع السلطات.

وواصل بعض القادة الشيعة الإبلاغ عن التمييز في الوظائف الدينية والقطاع العام. ولم يتمكن أعضاء معظم الأديان غير الإبراهيمية أو الكنائس غير المسجلة من الزواج محلياً. في يوليو / تموز، ذكرت الصحافة أن اثنين من أعضاء البرلمان تقداً بطلب لوقف تطبيق الحظر على تسجيل الزيجات البهائية المحلية. واستمرت وزارة التربية في حظر أو مراقبة المواد التعليمية التي تشير إلى المحرقة اليهودية أو إسرائيل.

وظل المسلمون يواجهون ضغوطاً مجتمعية ضد التحوّل عن الإسلام ولكن لم يكن هناك أي حظر قانوني على القيام بذلك. إلا أنه ظل محظوراً على أتباع الديانات الأخرى القيام بتحويل المسلمين داخل البلاد. قال بعض المواطنين الذين تحولوا خارج البلاد إن عائلاتهم ضابقتهم بسبب تحولهم عن الإسلام. واستمرت الفنادق والمتاجر وغيرها من المحال التجارية في الاحتفال بالأعياد غير الإسلامية مثل عيد الميلاد، وعيد القيامة، ومهرجان ديوالي. كما استمرت وسائل الإعلام في نشر معلومات عن احتفالات الأعياد الدينية، بما في ذلك مواد عن الأهمية الدينية لعيد الميلاد. واستمر بعض رجال الدين المسلمين في التعبير عبر وسائل التواصل الاجتماعي عن معارضتهم للاحتفال بالمناسبات غير الإسلامية وطالبوا باتخاذ المزيد من التدابير الحكومية للحد من التعبير العلني عن تلك الأعياد. وفقاً لمؤسسة الشرق الأوسط للبحوث الإعلامية (ممرى)، وهي منظمة غير حكومية، كانت هناك تعليقات معادية للسامية في المطبوعات وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك من قبل محاضر في جامعة حكومية وإمام معتمد بترخيص رسمي.

ناقش كبار مسؤولي السفارة الأمريكية وكبار المسؤولين في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وظيفية الوزارة في تعزيز التسامح والحرية الدينية في البلاد، بما في ذلك لأفراد الأقليات الدينية. في مارس / آذار، التقى المستشار الخاص للأقليات الدينية بوزارة الخارجية الأمريكية مع مسؤولين حكوميين، بمن فيهم كبار المسؤولين في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ونواب من لجنة حقوق الإنسان، ومع قادة دينيين، وحضر اجتماعاً خاصاً كبيراً بين الأديان. وفي ديسمبر / كانون الأول، استضاف السفير الأمريكي ومسؤولون آخرون في السفارة حدثاً سنوياً لممثلي الديانات غير المسلمة المعترف بها رسمياً لمناقشة الحرية الدينية والتحديات التي يواجهونها في البلاد، فضلاً عن أهمية التسامح الديني. كما استضاف مسؤول كبير بالسفارة مائدة مستديرة ناقش حولها زعماء الديانات غير الإبراهيمية احتياجات مجتمعاتهم. وحضر كبار مسؤولي السفارة المناسبات الدينية على مدار السنة وناقشوا القضايا المتعلقة بالتسامح الديني مع المشاركين وأكدوا التزام الحكومة الأمريكية بالحرية الدينية الدولية.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الإنتماء الديني

تقدر الحكومة الأمريكية عدد سكان البلاد بنحو 2.9 مليون نسمة (تقديرات يوليو/تموز 2018). ووردت تقارير من الهيئة العامة للمعلومات المدنية، وهي هيئة حكومية محلية، بأن هناك 1,4 مليون مواطن و 3.3 ملايين من غير المواطنين. ولا يميز الإحصاء الوطني للسكان بين السنة والشيعية. أفادت الهيئة العامة للمعلومات المدنية أن حوالي 70 بالمائة من المواطنين هم مسلمون سنة، بينما يشكل الشيعة الـ 30 بالمائة الباقية (بمن فيهم الأحمديون والإسماعيليون المسلمون، الذين تعتبرهم الحكومة من ضمن الشيعة). أشار قادة المجتمع أن هناك 290 من المواطنين المسيحيين وبضعة مواطنين بهائيين. ولا يوجد مواطنون يهود معروفون.

وفي يونيو/حزيران، نشرت الهيئة العامة للمعلومات المدنية إحصاءات تشير إلى أن 64 بالمائة من المغتربين هم من المسلمين، و 26 بالمائة من المسيحيين، و 10 بالمائة من أتباع ديانات غير إبراهيمية. كما قالت مصادر مختلفة في العديد من مجتمعات المغتربين إن حوالي 5 بالمائة من المسلمين المغتربين هم من الشيعة، بينما يشكل البوذيون والهندوس نصف تعداد أفراد الجماعات غير الإبراهيمية. تشير التقديرات غير الرسمية لأعضاء الديانات المختلفة إلى وجود حوالي 250,000 من الهندوس و 25,000 من مسلمي البهرة و 10,000 إلى 12,000 من السيخ و 7,000 من الدروز و 400 من البهائيين.

وبينما تحتوي بعض المناطق الجغرافية على تركيز أعلى إما من السنة أو الشيعة، إلا أن الطائفتين موزعتان على نحو متقارب نسبياً في معظم أنحاء البلاد.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني

ينص الدستور على أن الإسلام هو دين الدولة، وأن حرية العقيدة هي حرية "مطلقة". وينص الدستور على حماية الدولة لحرية ممارسة جميع الأديان، ما دامت تلك الممارسة "تتفق مع الأعراف السائدة، ولا تتعارض مع السياسة العامة أو المبادئ الأخلاقية".

كما ينص الدستور صراحة على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع وأنه يتعين أن يكون جميع الأفراد متساوين أمام القانون بصرف النظر عن الديانة. وينص على أن الأمير يجب أن يكون مسلماً (الأمير والأسرة المالكة من أتباع المذهب السني) وأنه يتعين على الدولة حماية التراث الإسلامي. تقوم اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الديوان الأميري (مكتب الأمير) بوضع التوصيات للأمير بشأن أفضل الطرق لاتساق القوانين مع الشريعة. واللجنة هي هيئة استشارية تتكون من ثمانية أعضاء تقدم التوصيات للديوان الأميري وتعمل تحت إشراف رئيس اللجنة. يقوم مجلس الوزراء بتعيين الأعضاء لفترة ثلاثة أعوام. وعادة ما يكون خمسة أعضاء من علماء الدين (خبراء في الفقه وتأويل الشريعة) واثنان من الخبراء المتخصصين في الاقتصاد والقانون. تخدم اللجنة بصفة استشارية وليس لها سلطة إلزامية لتطبيق أو إنفاذ التوصيات التي تتقدم بها.

وينص القانون على فقدان المرتدين لحقوق قانونية معينة، بما في ذلك الحق في أن يرثوا ممتلكات عقارية من أقارب مسلمين أو من أحد الزوجين، ولكنه لا يحدد أية عقوبات جنائية معينة. إذا تحول رجل مسلم متزوج من امرأة مسلمة عن الإسلام، يلغى زواجه القائم. وإذا كان متزوجاً من امرأة غير مسلمة وتحولت من الإسلام، يبقى الزواج صحيحاً. إذا تحولت امرأة مسلمة متزوجة من رجل مسلم إلى ديانة إبراهيمية أخرى

(المسيحية أو اليهودية)، لا يتم فسخ الزواج تلقائيًا، ولكن يحق للزوج المسلم طلب إبطال عقد الزواج. إذا تحولت امرأة مسلمة متزوجة من رجل مسلم إلى ديانة غير إبراهيمية، يتم إبطال عقد الزواج تلقائيًا.

يحظر القانون التشهير بالأديان الإبراهيمية، وازدراء الرموز الدينية الإسلامية أو اليهودية-المسيحية، ضمن العقيدة الإسلامية المقبولة (على سبيل المثال، الأنبياء المذكورون في القرآن أو صحابة النبي محمد) ويفرض عقوبة تصل إلى 10 سنوات في السجن لكل جريمة.

ويحظر قانون الوحدة الوطنية "إثارة الفتنة الطائفية"، أو الترويج لتفوق طائفة دينية معينة، أو التحريض على أعمال العنف بناء على تفوق جماعة دينية معينة، أو بث الكراهية أو الاحتقار لأي جماعة. الأفراد الذين ينتهكون هذا القانون يعاقبون بالسجن لمدة تصل إلى سبع سنوات و / أو غرامة تتراوح بين 10,000 و 100,000 دينار كويتي (33,000 دولار إلى 330,000 دولار). وتكون العقوبات مضاعفة للجرائم التي تتكرر. إذا انتهكت مجموعة أو منظمة القانون، فقد يتم سحب ترخيصها للعمل بشكل مؤقت أو دائم، ويمكن تغريمها بمبلغ يصل إلى 200,000 دينار (660,000 دولار).

ويجيز القانون للمواطنين رفع دعاوى جنائية ضد أي شخص يُعتقد أنه قام بالتشهير بأحد الأديان الإبراهيمية الثلاثة المعترف بها أو أضر بالأخلاق العامة.

يجرم القانون نشر أو إذاعة محتويات - بما في ذلك على مواقع التواصل الاجتماعي - تعتبرها الحكومة مسيئة لـ "الطوائف" أو الجماعات الدينية، ويفرض غرامات تتراوح ما بين 10,000 إلى 200,000 دينار كويتي (33,000 إلى 660,000 دولار) مع السجن لمدة تصل إلى 7 سنوات. ويجوز ترحيل غير المواطنين المدانين وفقاً للقانون.

ولا يوجد إجراء قانوني ساري يحدد المتطلبات التي يجب على الجماعات الدينية استيفائها لطلب التسجيل لدى الحكومة. ومن حيث الممارسة العملية، تقوم الجماعات بتلمس طريقها بدون توافر الكثير من التوجيهات من المكاتب الحكومية. ورغم أنه يجب على كافة الجماعات الدينية أن تتقدم بطلبات مكتوبة للحصول على ترخيص من البلديات صاحبة الاختصاص لإنشاء مكان عبادة رسمي أو للحصول على مزايا كاملة لكونها جماعة دينية مسجلة لدى الحكومة المركزية، لا توجد معايير واضحة يتوجب استيفؤها للموافقة على طلب التسجيل. وللحصول على ترخيص رسمي، يجب أن تقوم الجماعات أولاً بالتسجيل لدى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. إذا تمت الموافقة على طلب التسجيل، يتعين الحصول على المزيد من الموافقات من جانب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الداخلية. وبمجرد موافقة الوزارات الثلاث على طلب التسجيل، يجب على البلدية منح الموافقة النهائية / الترخيص النهائي، الأمر الذي يتطلب من قادة الجماعة الحصول على إذن كتابي من جميع الجيران المباشرين الذين يشغلون المساكن حول مكان العبادة المقترح.

ومن حيث الممارسة العملية، غالباً لا تقدم الحكومة لمقدمي الطلبات أي معلومات حول وضع تسجيلهم الذي في انتظار البت فيه، أو ما إذا كان الطلب قد رفض في أي وقت. ولا يوجد سبيل لاستئناف القرار حيث أنه يعتبر "إجراءً سيادياً" ولا يمكن الطعن فيه أمام المحكمة.

هناك سبع كنائس مسجلة رسمياً ومرخصة هي: الكنيسة الانجيلية الوطنية في الكويت (البروتستانتية)؛ الروم الكاثوليك؛ الكاثوليكية اليونانية (الملكيين) الأرثوذكسية القبطية؛ الأرثوذكسية الأرمنية؛ الروم الأرثوذكس؛ والأنجليكانية. لا توجد معابد يهودية معترف بها رسمياً، ووفقاً لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، لم يتم تقديم أي طلب على الإطلاق. ولا تعترف الحكومة بأي ديانات غير ابراهيمية. وتشمل الجماعات الدينية غير المعترف بها الهندوس والسيخ والدروز ومسلمي البهرة والبهائيين.

ويحق للجماعة الدينية التي لديها ترخيص إقامة مكان للعبادة ويمكنها تعيين موظفيها، ورعاية زوارها القادمين إلى البلد، وفتح حسابات مصرفية، واستيراد المطبوعات اللازمة لأتباعها. ولا تتوفر الجماعات الدينية غير المسجلة على هذه الإمكانيات (رغم أن بعض الجماعات المسجلة قد وافقت على مساعدة الجماعات غير المسجلة في هذه المسائل). فضلاً عن ذلك، ليس بإمكان الجماعات غير المسجلة شراء العقارات أو كفالة العاملين، ويجب أن تعتمد على المتطوعين من داخل مجتمعها للحصول على الموارد.

يحظر القانون الممارسات التي تعتبرها الحكومة متعارضة مع الشريعة الإسلامية، بما في ذلك أي أمر تعتبره الحكومة شعوذة أو سحراً أسود، والذي يشكل وفقاً لقانون العقوبات نوعاً من "الاحتيال والخداع" وعقوبة ذلك السجن لمدة ثلاث سنوات كحد أقصى أو دفع غرامة أو كلاهما معاً.

لا يحظر القانون التبشير على وجه التحديد، لكن الأفراد الذين يروجون للتبشير قد يحاكمون بموجب قوانين تجرم ازدراء الدين.

ويحظر القانون الأكل والشرب والتدخين في الأماكن العامة خلال شهر رمضان بين شروق الشمس وغروبها، حتى لغير المسلمين، مع عقوبة قصوى محددة تصل إلى 100 دينار (330 دولار) و/أو السجن لشهر واحد.

ومن الأمور غير القانونية حيازة أو استيراد منتجات لحم الخنزير أو المواد الكحولية. تصل عقوبة استيراد مواد كحولية إلى السجن 10 سنوات؛ وقد تصل العقوبة على تعاطي الكحول إلى غرامة قدرها 1,000 دينار (3,300 دولار).

تعليم الدين الإسلامي إلزامي لجميع الطلاب المسلمين في المدارس العامة وأيضاً في المدارس الخاصة التي يدرس فيها طالب مسلم واحد أو أكثر بغض النظر عما إذا كان الطالب مواطناً. لا يشترط على الطلاب غير المسلمين حضور تلك الدروس، ولا توجد أية عقوبات على عدم الحضور. ويحظر القانون التعليم الديني المنظم في المدارس الثانوية العامة لأتباع الديانات الأخرى غير الإسلام. تستند جميع دورات التعليم الإسلامي على الإسلام السني.

وتطبق المحاكم الدينية قانون الأحوال الشخصية الذي يتناول قضايا الزواج والطلاق والميراث وحضانة الأطفال. بالنسبة لغير المسلمين، تطبق المحاكم الشريعة السنية في مسائل الأحوال الشخصية وقانون الأسرة. كما يخضع المغتربون من الديانات غير الإبراهيمية للشريعة إذا تم رفع قضايا الأسرة إلى المحكمة. ووفقاً للقانون، تحكم الشريعة الميراث لجميع المقيمين بغض النظر عن انتمائهم الديني إذا تم رفع القضية إلى المحكمة.

كما يحظر القانون زواج النساء المسلمات من رجال غير مسلمين ولا يعترف به، ولكن يحق للرجال المسلمين الزواج من نساء من دين إبراهيمي آخر. ويتطلب القانون تربية الأطفال من مثل هذه الزيجات وفقاً لديانة الأب، وتحكم ديانة الأب تسوية جميع نزاعات الزواج. يتم النظر في قضايا زواج المسلمين في المحاكم الدينية السنية أو الشيعية، وهذا يتوقف على ما إذا كانت شهادة الزواج سنية أو شيعية. يتعين على مكتب التوثيق الشيعي اعتماد عقد الزواج الشيعي. يتم النظر في قضايا الطلاق وحضانة الأطفال من غير المسلمين في المحاكم الدينية السنية. ويحق للزوجين المسيحيين المنتمين لكنيسة مسجلة عقد الزواج والطلاق وفقاً لتقاليدهما الدينية، وتعترف السلطات المحلية والمحاكم بوثائقهما الدينية. فيما عدا الهندوس والسيخ من الجنسية الهندية، الذين قد يتزوجون في سفارة الهند، لا يجوز لأتباع الديانات غير الإبراهيمية وأتباع الكنائس غير المسجلة الزواج في البلاد، لكن يمكن الاعتراف بشهادات زواجهم الأجنبية. يجوز للمواطنين من أتباع العقيدة البهائية الزواج في الخارج والطلب من المحكمة الاعتراف بزواجهما.

وقد تتبع المحاكم فقه الشيعة في مسائل الأحوال الشخصية وقانون الأسرة للشيعة على مستوى المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف. وإذا تم البت في القضية على مستويات أعلى من الاستئناف أمام محكمة النقض (التمييز)، يتم النظر في القضية وفقاً لأحكام القانون السني للأحوال الشخصية. ويتولى "الوقف" الشيعي المستقل إدارة الأوقاف الدينية الشيعية. تُحال القضايا إلى قضاة سنة أو شيعة على أساس الانتماء الديني للرجل. فإن كان الرجل متزوجاً من امرأة غير مسلمة، يتم اتباع الإجراءات وفقاً لديانة الرجل. وإذا كان الزوجان من إحدى الكنائس المسجلة، يمكن أخذ التسوية المقدمة من الكنيسة في الاعتبار؛ ومع ذلك، إذا لم يتم التوصل إلى توصية، يتم تطبيق الشريعة السنية.

إذا أرادت جماعة دينية شراء قطعة من الأرض، فيجب أن يكون المشتري الرئيسي من المواطنين، ويجب أن يقدم طلباً للحصول على الموافقة إلى مجلس البلدية المحلي، الذي يخصص قطعة الأرض وفقاً لتقدير المجلس. ويحق للمواطنين أيضاً تأجير أو التبرع بقطعة أرض لجماعات دينية.

يحظر القانون تجنيس غير المسلمين ولكن يسمح للمواطنين الذكور من أي دين بنقل جنسيتهم إلى ذريتهم. لا تستطيع المواطنين، بغض النظر عن الدين، نقل الجنسية إلى ذريتهن.

ولا يتم إدراج العقيدة على جواز سفر الشخص أو وثائق التعريف الوطنية، فيما عدا شهادات الميلاد وعقود الزواج التي لا بد أن تتضمن هذا البند. أما بشأن شهادات الميلاد الصادرة للمسلمين، فلا يوجد تمييز بين السنة والشيعية. ولا يمكن لأعضاء الديانات غير الإبراهيمية إدراج الديانة في شهادات ميلادهم ويتم وضع علامة شرطة (-) في مكان العقيدة.

والدولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ممارسات الحكومة

أفادت تقارير إعلامية أنه في يناير / كانون الثاني حكمت المحكمة الجنائية على فؤاد الرفاعي، الذي نصّب نفسه واعظاً وصاحب "مركز ذكر" غير الحكومي، بالسجن ثماني سنوات مع الأشغال الشاقة لنشره شريط فيديو يحرض على العنف ضد المواطنين الشيعة وبسبب ازدياد الإسلام الشيعي من خلال منشورات على موقع تويتر تضمنت عبارات مسيئة ضد الإسلام الشيعي. وذكرت وسائل الإعلام في وقت لاحق أن الحكومة أمرت بإغلاق مركزه، الذي كان مسجلاً لدى وزارة التجارة، لمدة عام.

وتابعت الحكومة عدة قضايا ضد أفراد يزعم إهانتهم للمذهب الشيعي. في مارس / آذار، ألغت محكمة الاستئناف حكم البراءة الصادر بحق رجل الدين السلفي عثمان الخميس في قضية يعود تاريخها إلى عام 2015 تتعلق بتهم انتهاك قانون الوحدة الوطنية، وإهانة الإسلام الشيعي من خلال تسميته "المذهب المنحرف"، وإثارة الطائفية من خلال منشورات على يوتيوب. كما فرضت عليه المحكمة غرامة قدرها 20,000 دينار (66,000 دولار). في سبتمبر / أيلول، فرضت محكمة التمييز غرامة على النائب محمد هايف قدرها 2,000 دينار (6,600 دولار) لإهانتته النائب الشيعي صالح عاشور والتشهير بالإسلام الشيعي عبر منشورات على تويتر وصف فيها عاشور بأنه يمثل "مدرسة المذهب الشيعي التكفيري" (وهذا يعني اتهام هايف عاشور بأنه متطرف شيعي دعا المسلمين الآخرين كفاراً).

ووفقاً لتقارير صحفية، في يونيو / حزيران، خفضت محكمة الاستئناف أربعة أشهر من الحكم بحق الصحفي والناشط العلماني عبد العزيز عبد الله القناعي. في عام 2017، أدانت محكمة الجناح القناعي في قضية تجديف بسبب "ازدراء الإسلام" و "التشهير بالشرعية" على خلفية تعليقات أدلى بها في برنامج بثته قناة الجزيرة التلفزيونية في قطر. خلال البرنامج، قال إن الحرية غير موجودة في الإسلام وأن الشريعة تنطوي على "أعمال إجرامية" وتعزز التطرف والإرهاب. وجاءت ردة فعل العديد من الأفراد على تعليقاته من خلال نشرهم على وسائل التواصل الاجتماعي بأن أولئك الذين أهانوا الإسلام والشريعة بهذه الطريقة كانوا "ملحدين". وقد حُكم عليه أول الأمر بالسجن لمدة ستة أشهر مع الأشغال الشاقة، ولكن تم تعليق عقوبته في انتظار إجراءات الاستئناف.

ورغم أن القانون لا يحظر الردة، إلا أن الحكومة استمرت في سياستها بعدم إصدار وثائق رسمية جديدة لتسجيل أي تغيير في الدين ما لم يكن التحول من دين آخر إلى الإسلام. وكما في السنوات السابقة، قال بعض قادة جماعات دينية غير إسلامية إنهم لم يسمعوا عن حالة أي شخص مسلم يريد تغيير عقيدته، بينما قال آخرون بأنهم لن يحاولوا الطلب من أي مسلم كي يتحول عن دينه في الكويت. وواصل جميع القادة الدينيين، بغض النظر عن العقيدة، القول بأن مهمتهم الوحيدة هي رعاية جماعتهم الحالية. رفض القليل من القادة الحديث عن التحول الديني.

أفادت مصادر إعلامية بأن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية واصلت تحذير الأئمة للتأكد من أن خطبهم وعظاتهم الدينية تتسق مع توجيهات الوزارة بخصوص الامتناع عن مناقشة الموضوعات السياسية وعدم إهانة الأديان الأخرى في عظاتهم أو في أي وقت آخر أثناء التواجد بالبلاد.

وفقاً لسياسة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، استمرت الحكومة في اختبار جميع الأئمة السنة الجدد وتعيينهم. ونقلت مصادر إعلامية عن كبار المسؤولين في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أن الحكومة دأبت على التحقق من خلفيات كل إمام سنّي للتأكد من الامتثال لمنظور الحكومة الخاص بالاعتدال والتسامح الديني فيما يتعلق بالعظات. واصل المجتمع الشيعي اختيار رجال الدين [الشيعية] من دون رقابة حكومية.

واستمرت الحكومة في تقديم النص الأساسي الكامل للخطب الأسبوعية التي تلقى في المساجد السننية ومراقبة هذه الخطب. وتمكن الأئمة السنة من إضافة محتويات إلى الخطب ولكن توجب عليهم التأكد من أن النص يلتزم بالقوانين الخاصة بالخطاب السياسي وتحاشي أي تحريض على الفتنة الطائفية. طلبت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من الأئمة السنة إرسال تسجيل صوتي لخطبهم إلى الوزارة للمراجعة.

كما اعتمدت الوزارة على تقارير المصلين وغيرهم ممن قد يكونوا غير راضين عن مناقشة الإمام للسياسة أو إهانة الأديان الأخرى. أفادت مصادر شيعية وهيئات حكومية بأن الحكومة لم تراقب رجال الدين الشيعة

رسمياً، والذين كانوا أحراراً في كتابة خطبهم الخاصة طالما أنهم لم ينتهكوا القوانين القائمة أو يحرضون على الطائفية. إذا كان شريط فيديو مشكوك فيه قد ظهر على وسائل التواصل الاجتماعي أو أبلغ أحد المصلين عن رجل دين، قامت الحكومة بالتحقيق في ذلك.

لكن بعض المصادر اعتقدت أن الحكومة تراقب رجال الدين الشيعة بشكل غير رسمي.

ووفقاً لمسؤولين في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وأفراد من المجتمع الشيعي، لم تقم الوزارة بمراقبة الخطب أو غيرها من الأنشطة في الحسينيات (قاعات الشيعة لإحياء المناسبات الدينية) أو في التجمعات الخاصة.

خلال العام، نظمت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية عدة دورات للأئمة السنة لجعل رسائلهم أكثر فاعلية في تعزيز التسامح ومكافحة التطرف. كما أنشأت الوزارة جائزة سنوية للأئمة في مجال "الإبداع والتميز في مواجهة التطرف".

في يناير/كانون الثاني، أعلنت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أنها ستزيد من الجهود لتعزيز الوحدة الوطنية وتعزيز التسامح الديني وتشجيع التفسيرات المعتدلة للإسلام. ولم تعلن الوزارة عن أي نتائج محددة بنهاية العام.

أفادت وسائل الإعلام أنه في ديسمبر/كانون الأول قامت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بتعليق عمل الشيخ فهد الكندري، الذي كان يلقي مواظ في مسجد هشام بن عامر في مدينة الكويت، بسبب "المبالغة العلنية في مدح النبي والطلب من الله أن يسكب الرحمة والمغفرة على أم النبي آمنة بنت وهب" التي كانت قد توفيت قبل ظهور الإسلام. وبحسب تقارير إعلامية، قال الكندري إن الوزارة علقت عمله دون استجوابه أولاً وأنه سيقدم شكوى ودعوى قضائية.

قامت الحكومة بتمويل المؤسسات الدينية السنية، بما في ذلك المساجد، ودفع رواتب جميع الأئمة السنة. لم تحصل الطائفة الشيعية عموماً على تمويل من الدولة للمؤسسات الدينية والمساجد. دفعت الحكومة رواتب بعض الأئمة الشيعة، وطلبت بعض الجوامع الشيعية المساعدة من الحكومة وتلقت أموالاً لدفع المرتبات وصيانة المرافق الخاصة بها.

ووفقاً للحكومة، حققت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية خلال العام مع تسعة أئمة اعتبرت أنهم أدلوا بتصريحات استفزازية تنتهك القوانين التي تنص على عدم الإضرار بالوحدة الوطنية أو إهانة الجماعات

الدينية الأخرى. وجهت الوزارة تحذيراً لأربعة أئمة، ووبّخت اثنين، وعلقت عمل اثنين بشكل دائم. وكانت قضية أحد الأئمة لا تزال قيد التحقيق بحلول نهاية العام.

في مايو / أيار، غرّمت محكمة النقض أحد المدونين مبلغاً مقداره 10,000 دينار (33,000 دولار) لمخالفته قانون الوحدة الوطنية، وازدرائه للإسلام الشيعي، والتحريض على الكراهية والطائفية.

ووفقاً لممثلي كنيسة يسوع المسيح لقديسي الأيام الأخيرة، قدمت الكنيسة في ديسمبر/كانون الأول طلب تسجيل رسمي لدى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

استمر ممثلو الكنائس المسجلة في التصريح بأن الحكومة كانت بصفة عامة متسامحة وأبدت احتراماً تجاه معتقداتهم الدينية. واستمر أعضاء الديانات غير الإبراهيمية والكنائس غير المسجلة في التصريح بأنهم ظلوا أحراراً في ممارسة دينهم على انفراد لكنهم واجهوا مضايقات مع احتمال المقاضاة فيما إذا أزعجوا جيرانهم أو انتهكوا القوانين المتعلقة بالتجمع والتبشير. كما واصلوا القول بأنهم تحاشوا الصدام مع السلطات من خلال عدم التبشير أو الإساءة للحكومة أو الديانات الأخرى. وأفاد العديد من تلك المجموعات بأنها لم تقم بالإعلان عن المناسبات الدينية أو عقد تجمعات لتفادي جذب الانتباه لمنظماتهم بطريقة غير مرغوبة من الجمهور وكذلك من جانب السلطات الحكومية.

استمر أعضاء الديانات غير الإبراهيمية والكنائس غير المسجلة في القول بأنهم عانوا من صعوبات في إحياء ذكرى مناسبات كبرى في الحياة.

وعلى نحو متسق تقريباً عبر هذه المجتمعات، أفاد أعضاء بأنهم افتقروا إلى مرافق وإلى قادة دينيين أو رجال دين لقيادة الصلوات، وللمباركة المواليد والزيجات، والقيام بالطقوس الجنائزية المناسبة.

وفي الكثير من الحالات، صرح قادة تلك الجماعات الدينية أنهم كانوا يلجؤون لتسوية النزاعات داخل طوائفهم بدلاً من اللجوء إلى إجراءات التقاضي في المحاكم حيث يتم البت في القضايا وفقاً لأحكام الشريعة.

استمرت الحكومة في مطالبة الجماعات الدينية بالحصول على تراخيص من بلديات كل منها لإحياء المناسبات الخاصة بها. واحتفظت مجالس البلديات بالحق في سحب ترخيص أي حسينية لا تمتثل لقواعد البلدية. واصلت الأقليات الدينية الادعاء بأنها حاولت أن تبقى متوارية عن الأنظار ولم تطلب إذناً بالاحتفالات العامة من السلطات، إذ افترضت أنها سترفض إذا تقدمت بطلب للحصول على تلك التراخيص.

وفرت وزارة الداخلية الأمن والحماية لأماكن العبادة المرخصة. استمر القادة الدينيون للأديان الإبراهيمية في الإبلاغ عن أن الحكومة، متذرة بالمخاوف الأمنية، أبقت الحظر المفروض على الاحتفالات الدينية في الهواء الطلق، الذي قررت فرضه عقب تفجير تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) لمسجد شيعي في عام 2015 تسبب بمقتل 27 شخصًا.

واستمرت الحكومة في مطالبة المجتمع الشيعي بالقيام بأنشطة عاشوراء داخل مبانٍ مغلقة وليس في الهواء الطلق. لم تسمح الحكومة بإعادة تمثيل استشهاد الحسين في الأماكن العامة كما لم تسمح بالقيام بمسيرات عامة في ذكرى عاشوراء. واستمرت الحكومة في نشر قوات أمن خارج بعض المساجد السننية وجميع المساجد الشيعية والأماكن الدينية المسيحية خلال أوقات العبادة على مدار العام لردع الهجمات المحتملة. كما استمرت الحكومة في توفير الحماية الأمنية للأحياء الشيعية خلال شهري محرم وعاشوراء. قال أعضاء من مختلف الديانات إنهم ممتنون للتدابير الأمنية الإضافية.

واستمرت السلطات في ممارسة الإجراءات الحكومية القديمة المتمثلة في منع الكنائس من إظهار علامات أو رموز دينية خارج المباني، كالصليب أو اسم الطائفة.

لا يمكن لأي متاجر عامة استيراد أو عرض أو بيع أية مواد دينية غير إسلامية وفقاً للقانون. واصل قادة الكنائس القول بأن الحكومة سمحت للكنائس المسيحية المسجلة باستيراد المطبوعات الدينية للاستخدام المحلي من جانب أعضائها بشرط عدم احتوائها على أية مواد تهين الدين الإسلامي. أفادت الكنائس المسجلة أنها كانت قادرة على استيراد المواد الدينية بأي لغة. وواصل أعضاء الأديان غير الإبراهيمية والكنائس غير المسجلة القول إن بإمكانهم استيراد مواد دينية لتجمعاتهم الدينية طالما أحضروا المواد كمواضع شخصية عند دخولهم البلاد ولم يحاولوا بيعها في المتاجر العامة. وقالت جماعات الأقليات الدينية إنها لا تزال انتقائية في المواد الدينية التي تستوردها وحتى أكثر انتقائية في إمكانية الحصول على تلك المواد. وأعلنت أنها لم تسمح بتوزيع تلك المواد خارج إطار طوائفها.

تولت وزارة الخارجية وبلدية الكويت النظر في تصاريح البناء وقضايا الأراضي للأديان غير الإبراهيمية والكنائس غير المسجلة. واستمرت الحكومة في حظر الديانات غير الإبراهيمية والكنائس غير المسجلة من امتلاك أماكن عامة للعبادة. وقالت الحكومة إنها لم تتلقَ أية طلبات لبناء كنائس جديدة من جماعات دينية خلال العام.

وأفادت بعض المجموعات الدينية التي لا تتوفر على مكان عبادة مرخص بأنها تمكنت من إقامة شعائر العبادة دون تدخل من قبل الحكومة بشرط عدم قيام أفرادها بمضايقة جيرانهم أو انتهاك القوانين المتعلقة بالتجمع

والتبشير. واستمرت الحكومة في السماح لتلك الجماعات بممارسة نشاطها في فيلات تستأجرها و في منازل خاصة أو في مرافق تابعة لكنائس مسجلة.

وأفاد أفراد الطائفة الشيعية بأنهم لا زالوا يفتقرون إلى مرافق العبادة ويواجهون صعوبة في الحصول على تصاريح بناء مرافق جديدة، بسبب تأخير الحكومة في الموافقة على ترميم المساجد الحالية أو السماح بإنشاء مساجد جديدة. أفادت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية عن وجود 1,601 مسجداً في البلاد، بما في ذلك 40 مسجداً تم افتتاحها خلال العام. ووفقاً للحكومة، فمن بين 1,601 مسجداً، كان هناك 51 مسجداً شيعياً، وتم الحصول على ترخيص ببناء خمسة مساجد شيعية جديدة خلال العام. كما كان هناك 20 إلى 30 حسينية مسجلة لدى وزارة الداخلية وآلاف من التجمعات الشيعية الصغيرة التي جرت في المنازل الخاصة.

وفي إشارة إلى المخاوف الأمنية، ذكرت السلطات بأنها استمرت في اتخاذ إجراءات ضد المساجد غير المرخصة. وكلفت الحكومة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة الداخلية وبلدية الكويت ووكالات أخرى بإيجاد حلول لإنهاء استخدام الجوامع غير القانونية. خلال العام، استمرت الحكومة في مداومة المساجد المؤقتة غير المرخصة في الأماكن النائية وإغلاقها حيث أنها كانت تعمل بدون تصريح رسمي. كما حصلت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على تفويض من مجلس الوزراء بهدم 115 مسجداً غير مسجل، مشيرة إلى أن بعض تلك المساجد كانت بمثابة منصات للتطرف. وقد بدأ هدم هذه المساجد خلال العام. وقالت السلطات إن المساجد الجديدة غير المرخصة استمرت، بالرغم من ذلك، في فتح أبوابها.

استمرت وزارة التربية والتعليم في حظر أو فرض الرقابة على المواد التعليمية، بما في ذلك الكتب الخيالية والواقعية، والكتب والمقررات الدراسية التي تشير إلى المحرقة اليهودية أو إسرائيل. وسمحت الوزارة للمدارس العامة بتدريس والاحتفال بالأعياد الإسلامية فقط. قال أعضاء من معتقدات غير إسلامية إن الحكومة بوجه عام لم تتدخل في التعليم الديني داخل المنازل الخاصة وفي مجتمعات الكنائس.

ووفقاً لقادة الكنيسة، على الرغم من أن معظم الكنائس قدمت تعليماً دينياً للأطفال، لم يكن لدى أي منها مدارس كنسية معتمدة من قبل الحكومة. ومن شأن اعتماد المدارس الكنسية تمكين الطلاب من تلقي التعليم الديني مع تلبية متطلبات الحكومة والسماح لخريجي المدارس بالانتقال إلى التعليم العالي. على مدى سنين عديدة طلبت الكنيسة الانجيلية الوطنية في الكويت مراراً الحصول على اعتماد لمدرستها الكنسية، وآخرها كان في عام 2017، لكن السلطات لم تستجب بحلول نهاية العام.

أدارت الكنيسة الأرمنية وجماعة البهرة المسلمة مدارس معتمدة من قبل المجتمع المحلي بدلاً من طلب اعتمادها كمدارس دينية. استمرت مجموعات أخرى في الإبلاغ عن قيامها بإجراء دراسات دينية في أماكن العبادة الخاصة بها.

وواصلت الحكومة ممارستها المتمثلة في عدم الاستجابة لطلبات إنشاء مؤسسات تدريب ديني شيعية. وكان على المسلمين الشيعة التماس التدريب الديني والتعليم في الخارج. ووفرت كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت، وهي المؤسسة الدينية الوحيدة في البلاد لتدريب الأئمة، بعض دورات الفقه الشيعي ولكنها لم تسمح للأساتذة الشيعة بالتدريس فيها.

واستمر القادة الشيعة في الإبلاغ عن أن النقص في أعداد الأئمة الشيعة يحد من القدرة على تعيين موظفين في المحاكم الشيعية، مما أدى إلى تراكم الأعمال غير المنجزة المتعلقة بالأحوال الشخصية والقضايا العائلية. ولمعالجة هذا التراكم وندرة العاملين، قامت الحكومة منذ سنين عديدة باستحداث مجلس خاص يعمل تحت إشراف المحكمة المكلفة بالنظر في قضايا الزواج العادية لتطبيق الفقه الشيعي. ولا يزال المجلس يمارس مهامه الوظيفية. قال قادة الشيعة إن إنشاء محكمة نقض شيعية، والتي تمت الموافقة عليها في عام 2003، ظل يعاني من التأخير لأن الحكومة لم توافق على إنشاء مؤسسات تدريب ديني شيعية.

ووفقاً لتقارير صحفية، فقد قدم برلمانين في يوليو / تموز طلباً إلى رئيس الوزراء لوقف وزارة العدل تطبيق قرار الوزارة الصادر عام 1966 والذي يحظر تسجيل الزيجات المحلية بين أشخاص من الطائفة البهائية. وقد أحال رئيس الوزراء الطلب إلى وزارة العدل لاتخاذ الاجراءات اللازمة. ولم يكن قد تم البت في القضية بحلول نهاية العام.

ورغم أن الشيعة يشكلون حوالي 30 بالمائة من إجمالي السكان، إلا أنهم لا يزالون غير ممثلين تمثيلاً مناسباً في كافة المستويات الحكومية: فهناك ستة من أعضاء البرلمان البالغ عددهم 50 عضواً، ووزير واحد من ضمن 16 وزيراً في مجلس الوزراء، ومستشار واحد من ضمن المستشارين الستة في الديوان الأميري، وعدد قليل وغير متناسب من كبار الضباط في صفوف الجيش والشرطة. استمر قادة المجتمع الشيعي في القول إن هناك "سقفًا زجاجيًا" للترقيات والصعوبات في الحصول على وظائف حكومية.

وأفاد بعض القادة الشيعة باستمرار التمييز لمنع الشيعة من الحصول على التدريب للوظائف المكتتبية والمناصب القيادية في مؤسسات القطاع العام، بما في ذلك قوات الشرطة والجهاز العسكري/جهاز الأمن. في يوليو / تموز، علق النائب صالح عاشور على تويتر بأن المجموعة الجديدة من المدعين العامين تضم 94 من السنة وثلاثة فقط من الشيعة.

وأضاف أنه لم يكن هناك سوى طالب دراسات عليا شيعي واحد من بين أفضل 10 طلاب متفوقين في كلية الحقوق بجامعة الكويت وتم استبعاده من فصل استقطاب المدعين العامين لعام 2018. قال بعض القادة

الشيعة إن السلطات اتخذت قرارات بشأن التوظيف بطريقة غير شفافة ولم تعامل الشيعة بإنصاف أو تمنحهم فرصاً متكافئة.

وأصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية تأشيرات لرجال الدين وغيرهم من الموظفين للعمل في أماكن العبادة المرخصة. وواصلت الحكومة فرض حصص محددة على عدد رجال الدين والعاملين في المجال الديني الذين يمكن للجماعات الدينية المرخصة استقدامهم إلى البلاد، ولكن سمحت، عند الطلب، باستقدام المزيد. وظلت الحكومة تطلب من القادة الدينيين الأجانب التابعين لجماعات دينية غير مسجلة دخول البلاد بتأشيرات كعاملين غير دينيين. استمر قادة المعتقدات غير الإبراهيمية في الإبلاغ عن أن قادتهم الدينيين لا يستطيعون قيادة جماعاتهم الدينية سوى خارج الساعات المعتادة للأعمال غير الدينية.

شملت التغطية الإعلامية أخباراً عن الأحداث والاحتفالات التي أقامتها مختلف الطوائف المسيحية في البلاد، مثل احتفالات عيد الميلاد واحتفالات افتتاح الكنيسة التي حضرها مسؤولون حكوميون رفيعو المستوى. في 7 يناير/كانون الثاني، حضر نائب وزير الدولة لشؤون الديوان الأميري الشيخ علي الجراح ومسؤولون حكوميون آخرون قداس عيد الميلاد للكنيسة القبطية المصرية في حولي. في 16 نوفمبر/تشرين الثاني، حضر ممثلو الأمير الذكرى السبعين لتدشين كنيسة القديس بولس في الأحمدية.

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

تواصلت الضغوط المجتمعية ضد التحول من الإسلام، وفقاً لتصريحات قادة الأقليات الدينية والمواطنين. قال قادة وأعضاء الجماعات الدينية إنهم لم يقوموا بتحويل المسلمين عن دينهم في البلاد. وقال بعض المواطنين الذين تحولوا خارج البلاد إن عائلاتهم ضايقتهم بسبب تحولهم من الإسلام.

واستمرت الفنادق والمتاجر وغيرها من المحال التجارية الاحتفال بالأعياد غير الإسلامية مثل عيد الميلاد، وعيد القيامة، ومهرجان ديوالي. خلال احتفالات عيد الميلاد، ظهرت أشجار وأضواء الميلاد في المتاجر والأسواق التجارية والمنازل، مع عزف الموسيقى الخاصة بعيد الميلاد في الأماكن العامة بما في ذلك ترانيم مسيحية.

واستمرت وسائل الإعلام في طبع معلومات عن احتفالات الأعياد الدينية، بما في ذلك مواد عن الأهمية الدينية لعيد الميلاد.

واستمر بعض رجال الدين المسلمين في التعبير عبر وسائل التواصل الاجتماعي عن معارضتهم للاحتفال بالمناسبات غير الإسلامية وطالبوا باتخاذ المزيد من التدابير الحكومية للحد من التعبير العلني عن تلك

الأعياد. في ديسمبر/كانون الأول، نشر رجل الدين السني المعروف الدكتور ناظم المسباح تغريدة قال فيها: "الاحتفال بعيد الميلاد غير مسموح به في الشريعة لأنه احتفال ديني للمسيحيين".

وأفادت مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث الإعلامية (ممرى) غير الحكومية عن العديد من الحالات خلال العام حيث أدلى رجال دين وغيرهم بتصريحات من شأنها إدامة التمييزات السلبية عن اليهود. فوفقاً لـ (ممرى)، نشر الإمام المرخص محمد الحمود النجدي في 6 يناير / كانون الثاني، محاضرة معادية للسامية حول "صفات اليهود" على يوتيوب، قال خلالها: "الغدر هو مبدأ متأصل بعمق في طبيعة اليهود". في 10 يناير/كانون الثاني، نشر بسام الشطي، وهو إمام مرخص ومحاضر في قسم العقيدة والدعوة بجامعة الكويت، عموداً بعنوان "صفات اليهود" في جريدة الأنباء اليومية. ومن بين التعليقات المعادية للسامية التي أدلى بها، كتب الشطي أن اليهود "ينشرون الفساد في الأرض، ينشرون المخدرات والمسكرات، ويشيعون الفواحش والردائل في أوساط الشعوب".

كما استمرت الكنيسة الإنجيلية الوطنية في السماح لـ 85 طائفة أخرى (غير مسجلة) باستخدام مرافقها.

القسم الرابع: سياسة الحكومية الأمريكية ودورها

التقى كبار مسؤولي السفارة الأمريكية مع كبار المسؤولين في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لمناقشة وظيفة الوزارة في تعزيز التسامح والحرية الدينية في البلاد، بما في ذلك لأفراد الأقليات الدينية. في مارس / آذار، قام المستشار الخاص للأقليات الدينية بوزارة الخارجية الأمريكية بزيارة البلاد والتقى بمسؤولين حكوميين وقادة دينيين. كما حضر اجتماعاً خاصاً كبيراً بين الأديان مع قادة من السنة والشيعة وقادة مسيحيين، فضلاً عن قادة من المجتمع ورجال أعمال من مختلف الديانات. خلال اجتماعاته مع كبار المسؤولين في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ونواب من لجنة حقوق الإنسان، شدد على أهمية الحرية الدينية.

اجتمع السفير الأمريكي وغيره من مسؤولي السفارة مع قادة وممثلين عن الجماعات الدينية والمنظمات غير الحكومية المعنية بالقضايا الدينية لمناقشة التحديات التي تواجهها الأقليات الدينية في تفاعلها مع الحكومة، مثل الصعوبات التي تواجهها الأقليات في الحصول على أماكن عبادة. في ديسمبر / كانون الأول، استضاف السفير ومسؤولون آخرون في السفارة حدثاً سنوياً لقادة مختلف الكنائس المسجلة لمناقشة التسامح الديني.

وتحدث السفير مع كل واحد من القادة لمعرفة كيف أثرت السياسات الحكومية على التجمعات وكيف كان الوضع مقارنة بالسنوات السابقة. كما أكد على أهمية الحرية الدينية. خلال العام، ناقش مسؤولو السفارة والقادة الدينيون احتياجات المجموعات المختلفة، والتي ظلت تشمل الحاجة إلى مساحة أكبر للعبادة، ومزيد

من الشفافية في عملية تسجيل الكنائس الجديدة، وإذن بالحصول على اعتماد للمدارس الدينية. في ديسمبر / كانون الأول، استضاف أحد كبار المسؤولين في السفارة وأعضاء آخرون من موظفي السفارة أعضاء في جماعات دينية غير معترف بها (الهندوس والسيخ والدروز ومسلمي البهرة والبهائيين) حول مائدة مستديرة لمناقشة احتياجات جماعاتهم. كما حضر كبار مسؤولي السفارة مناسبات دينية على مدار العام، بما في ذلك إحياء ذكرى عاشوراء وعيد الفصح وميلاد بهاء الله وعيد الميلاد والاحتفال بيوم السيخ "فيساخي". وناقشوا في هذه المناسبات القضايا المتعلقة بالتسامح الديني مع المشاركين وأكدوا التزام الحكومة الأمريكية بالحرية الدينية.